أمريكا تدرس بيع أسلحة للسعودية وتسعى لتعهد من الرياض بشأن المدنيين في اليمن

قال مسؤولون أمريكيون إن الولايات المتحدة تريد الحصول على تعهدات جديدة من السعودية بتحسين عمليات الاستهداف بحيث تقلل لأقصى درجة ممكنة من سقوط قتلى مدنيين في الحرب الدائرة باليمن وذلك في وقت تبحث فيه الإدارة الأمريكية استئناف بيع الرياض ذخائر موجهة بدقة.

وأوضح المسؤولون الأمريكيون وآخرون قريبون من هذه المسألة أنه كان من المتوقع الإعلان الشهر الماضي عن صفقة بيع أسلحة لكن اعتراض مشرعين أمريكيين أغلبهم من الديمقراطيين وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان زاد الأمر تعقيدا.

وقال مسؤول أمريكي طلب عدم ذكر اسمه: «نريد من السعوديين أن يبدوا التزامهم باستخدام هذه الأشياء استخداما ملائما».

ومن بين الأشياء المطروحة أنظمة توجيه بقيمة 390 مليون دولار تقريبا من إنتاج شركة ريثيون من شأنها تحويل القذائف غير الموجهة التي تسقط بفعل الجاذبية إلى ذخائر موجهة من المفترض أن تكون أكثر دقة

في التصويب.

وقتل ما يقرب من 4800 مدني في اليمن منذ بدأت أحدث جولات القتال في مارس/ آذار 2015 وسقط معظمهم جراء ضربات نفذها التحالف الذي تقوده السعودية حسبما ذكرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مارس/ آذار الماضي.

ووصفت الحكومة السعودية ما تردد عن سقوط قتلى مدنيين بأنها مختلقة أو مبالغ فيها وقالت إن التحالف ملتزم بقواعد الاشتباك الصارمة.

وطرحت مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي تشريعا في 13 أبريل/نيسان لوضع شروط جديدة للدعم العسكري المقدم من الولايات المتحدة للسعودية.

وامتنع المسؤولون الأمريكيون الذين طلبوا عدم نشر أسمائهم نظرا لحساسية العلاقات الدبلوماسية مع السعودية عن تحديد الضمانات الإضافية التي يسعون إليها لتجنب قتل أو إصابة مدنيين.

ولفت المسؤول الأول إلى أن الالتزامات قد تأتي في صورة خطاب من وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير».

فيما قال مسؤول أمريكي ثان: «هذه صفقة بيع غير مشروطة، لا شروط ملحقة، صدر القرار بالسماح بالبيع».

وأضاف أن الولايات المتحدة تجري «حوارا منتظما» مع السعودية بشأن مسألة القتلى المدنيين «واتخاذ خطوات محددة بشأن كيفية التعامل مع هذا الأمر».

وكانت واشنطن قد ضغطت على الرياض من قبل لتوخي قدر أكبر من الحرص في عملية الاستهداف والالتزام بقوائم «عدم الضرب» التي تضم المناطق المحظور ضربها وإجراء تحقيق فوري في الأنباء المتعلقة بسقوط ضحايا مدنيين.

وكان الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قد علق مبيعات الأسلحة للسعودية في ديسمبر/كانون الأول الماضي بعد مقتل ما يقدر بنحو 140 شخصا عندما أصابت طائرات جنازة بالعاصمة اليمنية صنعاء في

أكتوبر/تشرين الأول.

وخلص تحقيق للتحالف الذي تقوده السعودية إلى أن التحالف تلقى معلومات خاطئة من شخصيات عسكرية يمنية بأن قيادات للحوثيين موجودة بالمنطقة.

ولم تقدم وزارة الخارجية الأمريكية ردا مباشرا لدى السؤال عن الالتزامات الجديدة المطلوبة من السعودية.

وقال مسؤول بالخارجية: «التحالف بقيادة السعودية يدعم الحكومة اليمنية الشرعية ويدافع عن نفسه أمام غارات الحوثيين في أراض سعودية».

وأضاف المسؤول أن الحكومة السعودية: «تتخذ إجراءات لتحسين عمليات الاستهداف» ولتسجيل التقارير المتعلقة بالضحايا المدنيين.

ويوم الخميس، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» إن الولايات المتحدة تدرس تعزيز دعمها العسكري لحرب السعودية في اليمن.